لها في ضوء رؤية التنمية

ثانيا: تشكيل مجلس وطني

اعلى للتنمية المستدامة يشرف

على تطبيق الخطط الخمسية

خارج إطار المصاصيصة او

التنافس السياسي، وتكون

الموازنة العامة للدولة أحد

ثالثا: تصميم خارطة وطنية

تحدث سنويا وفق معادلة تقليل

الفقر وتخفيض معدلات

التضخم مقابل حوكمة تنفيذ

الموازنة العامة، تعلن للناخب

العراقي عن كفاءة الحكومة في

تحقيقً الرؤية الاستراتيجية

واحيات هذا المجلس

بناء الدولة الحضارية الحديثة في العراق:

أخطاء التأسيس وإدارة الحلول

والاصلاح الديني، والاصلاح

بالدرجة الاولى على تغيير

المحتوى الداخلي للإنسان

والمجتمع. والتعامل مع الانسان

والزمن والارض والعلم والعمل.

وهذا هو الانسان الحضاري، او

#المواطن_الفعال الذي يشكل

اللبنة الاساسية في بناء

المجتمع والدولة الحضارية على

الانستان الذي يؤمن بهذه

الكلمات أن يأخذ على عاتقه

مهمة تثقيف نفسه على التعامل

الايجابي مع عناصر الانتاج

الصفاري لتلك الخصائص

التي تتجسد في مضمون الدولة

الحضارية ذاتها. ولكن

...اختلف مع الأستاذ الشبوط

في الاكتفاء بنموذج الدعوة

القُلسفية ليناء العراق كدولة

حضاربة والاتكال على نهوض

المواطن من سيات جاهلية

الديمقراطية نحو صناديق

الانتخابات لأحداث ما يمكن

وصفه بالثورة الناعمة لإعادة

بناء العراق كدولة حضارية،

أولا: أهمية ان تؤكد منهجية

بناء الدولة الحضارية على

العقد الاجتماعي الدستوري

للمواطنة والتعايش السلمي

وعدم ادخال السلطات

الدستورية في أتون الأفكار

وصراعاتها، مع احترامي

للأفكار التي لا تودي الي

إشكالات في الأمن والسلم

لذلك ادعو الى :

وتعتمد المعركة ضد التخلف

التربوي، الخ



تتفق مصادر الفقه السياسي

البدستوري على ان (البدوليَّةُ

الحديثة هي دولة المواطنة التي

يعيش فيها الجميع بتساو في

المؤسسسات والسفحسل بين

الديمقراطية التي يتم تداول

السلطة فيها بسلمية مطلقة

بقوة وملكية الإرادة الحرة

للجماهير عبر الصناديق

الانتخابية) ، السؤال الذي طرح

في الملتقى العلمي الأول

للجمعية العراقية للسياسات

العامة والتنمية البشرية: هل

نحتاج الى بناء دولة حضارية

نحن بحاجة الى بناء الانسان

العراقي من جديد والاستثمار

فى رأسمال المعرفة التشرية؟؟...

فلسفة السياسة: إدارة الدولة

مازن صاحب

مراحل التحول الأولى من النظم غير الديمقراطية إلى نظام الشبوط في نموذج بناء دولة من أهم وأخطر المراحل التي حضارية حديثة في العراق على

نموذج دولة المكونات في لإعلان دستوري متفق عليه

ديمقراطي حديث يتم فيه رسم الحقوق والواجبات، وهي دولة وتمكين البنية الأساسية لهذه الدولة وتبقى الهوية الوطنية لسلطات، وهي الدولة هي أيضا الدستور الضمني غير المكتوب، مشكلة عراق اليوم عدم الحفاظ على الهوية الوطنية لدولة المواطنة وتطبيق نموذج للمحاصصة أنتهت الي فشل واضح ... يستطلب تصحيح أخطاء التأسيس الدستورية ، لإيضاح الهوية الوطنية من خلال عقد في العراق على ركام دولة دستوري يعتمد مبدأ المواطنة المُكونات ومفاسد المحاصصة ام واسس التعايش السلمي وفقا برلمانيا وشعبياً. لذلك يستند الأستاذ محمد عبد الجبار

القراءات كانت محور محاضرة الدكتور عبد علي سفيح

لتحويل (اور -منطقة نبي الله ابراهيم) الى عاصمة

جديدة للمال العالى وفقا لكتاب جاك اتالي سكرتير

الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران

ما يصفه ب(المركب الحضاري يمر بها بناء الدولة الحديثة هي والقيم الحضارية السلوكية و الاخلافية الحيافية به) حيث ستكون المركب الحضاري من خمسة عناصر هي: الانسان والارض والزمن والعلم والعمل. أما القيم الحضارية فهي مؤشرات حاكمة للدولة والمجتمع والمواطنين في تعاطيهم مع هذه العناصر، وهذّا يتطلب: خلل حاد □ اطلاق المعركة ضد التخلف، باعتبار ان التخلف بمثل خللا حادا في المركب الحضاري، وهذا تشمل التخلف المنهجي والتخلف السياسي، والتخلف الاقتصادي، والتخلف الاداري،

الحضاري وهذا يشمل الاصلاح الـــسـي، والاصلاح

والتخلف الاجتماعي، والتخلف

الديني، والتربوي .. الخ. الاقتصادي، والاصلاح الاداري،

اًلأهلي ثانيا :تشكيل تحالف مدني – اكاديمي ، يتعرف به من قَبل الرئاسات الثلاث كنموذج مدني للمعارضة الشعبية تسعى المواقف الإقليمية والدولية بين يوم واخر تظهر قراءات لحوكمة السياسات العامة للدولة ، وفي حالة ظهور مثل هذا التحالف المدنى ، فان الكثير عن مستقبل العراق، كأنها الحقيقة بعينها، أبرز هذه من السياسات الحكومية

ستتعامل معه تحت عنوان »قياس المعارضة الشعبية لتطبيقات الدولة. « ثالثاً: ربما العراق بحاجة الى نموذج من فرض الحصار الاستيرادي في جميع المنافذ الحدودية لتشجيع الصناعة الوطنية وتحسين معايير جودة الأداء للوظيفة العامة يقرار حكومى يسترشد بالمعابد التي يمكن لهذا التحالف المدني الاشراف على تنفيذها ، ما

دامت الحكومة لا تجد معارضة

بمسافات زمنية ، لكن جغرافية محلس النواب السياسية تفرض هذه المعادلة ، لا توجد معارضة برلمانية ، والحكومة بحاجة الى توصلة خارجية ترشدها الى حقائق السلام الأهلي والأمان الاقتصادي .

المواقف الإقليمية والدولية بين يوم واخر تظهر قراءات عن مستقبل العراق، كأنها الحقيقة بعينها، أبرز هذه القراءات كانت محور محاضرة الدكتور عيد على سفيح لتحويل (اور -منطَّقة نبي الله ابراهيم) ألى عاصمة جديدة للمال العالمي وفقا لكتاب حاك اتالي سكرتير الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران !! قد تبدو هذه الفكرة صاعقة على الذهن العراقي للتسوية الكبرى وهو بواجه استحقاقات حروب متعددة ...لابد وان تقوم على

□ الموروث الديني المتناقض والمستخالب في صراعاته المجتمعية ضثمن مظاهر شعائرية تجعل الحديث عن مثل هذه التسوية يعيدة المنال، الاستخدام السياسي له مفجع ولا مناص من الحديث عن ميراث الدم في مرحلة التسوية التاريخية الكبرى التي يجري الحديث عنها في هذه المرحلة، فميراث الدم قضية لا يمكن تحاهلها، بل تحتاج الى فتاوى دينية من جميع الأطراف تطوي صفحة وتفتح صفحة أخرى، ولكن ليس بطريقة ((من لم

تخمس أيديهم بدماء العراقيين)). حرب اهلية

🗆 أي تسوية مجتمعية تارىخىة بعد حرب أهلية بحاجة الى خبرة دولية محايدة ومثل هذه الخبرة تائى من تجارب الشعوب وقدرات الأمم المتحدة على حل النزاعات والمنظمات الدولية المناظرة مثل منظمة حل الازمات الدولية التي مقرها في بروكسل، وأيضًا المعاهد ومركز ا الأبحاث الدولية المعروفة، وتشكيل فريق عمل وطنى من الحامعات العراقية للعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفريق اممى اظر، بمكن ان حلول تتبنى من قبل مجلس

الامن الدولي. •دستورياً، يعترف عراق اليوم برلمانية تفرض محاسبتها على بهذه العهود الدولية، لكن ليس

للدولة سلطة واحدة تحتكر استخدام العنف في فرض سيادة القانون، بل هناك سلطات متداخلة بقوانين مختلفة، كل منها يحاول فرض احتكاره للعنف بوسائل غير قانونية أدت الى ظهور جماعات أبو فلان وعلان، كل منها يفرض نفوذه بطريقته الخاصة، ناهيك عن سلطة عشائر التي غادرت اعرافها الحميدة الى ممارسات لا عقلانية في العنف المنفلت، فضلا عن ذلك الذي يريد تحقيق طموحه القومي والانفصال عن العراق. حلول عراقية مفترضة يتجسد فن السياسة في إدارة الدولة ويمكن تعريف التنمية السياسية بعدة تعاريف اكاديمية من بينها (تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة

نسبيأ وتستهدف إحداث تغييرات نوعية بالإضافة إلى التغييرات الكمية عن طريق الجهود المنظمة) ويتحقق ذلك من خلال: أولا: السعسدول عن اجسراء الأنتخابات بطريقة القائمة واعتماد طريقة الانتخاب الفردي

والدوائر المتعددة. ثانيا: تقليل عدد الاحزاب من خلال اجراءات قانونية صارمة للتمييز بين الاحزاب الوطنية والاحزاب المحلية. الاحزاب الوطنية تشترك في انتخابات مجلس النواب. الاحزاب المحلية تشترك في انتخابات محلس المحافظة فقط الاحزاب المحلية لا تشترك في الحكومة الاتحادية، الحزب الوطني يضم في صفوفه أعضاء من 12 محافظة بواقع 2000 عضو لكل محافظة، بعتبر الحزب محليا اذا كان يضم في صفوفه اعضاء من اقل من 12 محافظة (11محافظة فما دون) ، يشترك في الانتخابات العامة الحزب التذي مضى على تاسيسه وتسحيله رسميا خمس سنوات، على ان تعلن الاحزاب الوطنية المتنافسة عن اسماء مرشحيها

لتولى منصب رئيس الوزراء ضمن برامجها الانتخابية. ثالثا: المطلوب ان يكون هناك اشراف دولی مباشیر علی اعلان دستورى لحل أخطاء التأسيس، الاستفتاء علده ه الانتخابات بعد ان يخضع عمل مفوضية الانتخابات للحوكمة وفقا للمعايير الدولية، وأبرزها وجود رؤية انتخابية وطنية

ففي البلاد اليوم، هناك أصحابُ

الرؤى المستنيرة وأرباب الخبرات

الاقتصادية سواء في القطاع

العام أو الخاص، ممّن هم

حريصون على ممتلكات الشعب

وحماية الثروات الوطنية وممنن

بمقدرتهم تقديم النصح والأفكار

والمشاريع التي يمكن أن تساهم

في الحد من هذه السياسات

الخاطئة عبر اقتراح مشاريع

وسياسات بديلة يمكن أن تبادر

إليها جهات مالية واقتصادية

محلبة كالمصارف الحكومية

والخاصة على السواء إضافة إلى

الراغبين في الاستثمار في حالة

توفر شروط هذا الأخدر وصلاحية

قوانينه وتطورها مع الزمن. هذا

علاوة على تنشيط دور القطاع الخاص الدي من شائنه دعم

سياسات الدولة عبر لجان

مشتركة تقوم بتفعيل المصالح بين

كسياسات عامة في برنامج محدد تلتزم بمعاييرها هذه المفوضية في منح الأحزاب اجازات ممارسة العمل

السياسي. رابعا :يتعرف الكثير من النواب بان العراق مدين بحوالي 132مليار دولار لأكثر من عشرين دولة فضلا عن صندوق النقد الدولي ، وخدمة الدين تتصاعد سنوياً ، مشكلة العام الحالي ان ثمة تهديد سأزمة اقتصادية دولية ويتوقع . الدكتور طلال أبو غزالة في مقالة له ان تنضرب ازمة الاقتىصاد الدولى عام 2020 وتكون اشد من ازمة عام 2008 ربما تنجو منها اقتصاديات

للتنمية المستدامة. رابعا: يقوم مجلس النواب، حسب تكليفه الدستوري، الهند والصبن فيما تتعرض بلدان اوربية لخسائر هائلة . بالمراقبة والمحاسبة عن نجاح أو خامساً: مطلوب من مراكز فشيل الموازنة المالية للدولة في البحوث والدراسات واهل اعمال الوزارات سنويا، فيماً يكلف ديوان الرقابة المالية الاختصاص البحث في حلول عراقية تبدأ يما يصفه الدكتور وهيأة النزاهة ومكاتب المفتشين بإلزام الوزارة والجهات الشببوط بأخطاء التأسيس الاستثمارية بعدم الخروج عن الدستورية وإيجاد الحلول المناسبة لها بغية تأسيس الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة وفقا لالتزامات العراق علاقة جدلية بين قيمة الإنتاجية بموحب الإتفاقات الدولية ذات والأجور في الحد من مفاسد العلاقة ومنها اتفاقات حقوق السلطة وتحتاج الى نظرية الانسان ومكافحة الفساد. عراقية في الاقتصاد السياسي موازنة مالية تحقق نموذجا متجددا لبناء الإمكانيات البشرية الشخصية

خامسا: تطرح الوزارات فصليا . متى تنطلق أطروحة الدولة تحليل (سوات) عن تطبيقات الحضارية ؟؟ واي انطلاقة الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة، وتبحث عن الحلول حقيقية ليناء العراق كدولة المطلوبة للتحديات وتعظيم حضارية تحتاج الى هذا الفرص وإيجاد البدائل، ونشر النموذج المتجدد في رأسمالية هذا التقرير على مواقع الدولة لإدارة القطاع الاقتصادي إعلامية معروفة ، وطرحه بعقلية صاحب الشركة وليس للنقاش العام وفقا لذات التأمينات الاحتماعية بما المعادلة الساعية لتقليل الفقر يفتح المجال لتحويل القطاع العام الى شركات مساهمة ، وتخفيض معدلات التضخم، مقابل الأموال التي صرفت من وهذا يتطلب عقلية اقتصادية من القطاع الخاص لا تتعامل الموازنة العامة. يبقى من القول، ربما ما زال الكثير من المثقفين مع الدولة بأسلوب المغانم والربح السريع ، بل إعادة العراقيين، ناهيك عن هدكلة الاقتصاد الوطني الاكاديميين المتصديين للوظائف بمفهوم انتاج المعرفة الحكومية القيادية، لا يجدون بمساهمات واقعية من رجال في هذه الاطروحة الحلول الآكيدة لمفاسد المحاصصة، ويطرحون حلولا مغايرة أولا: تعديل دستوري –قانوني، يضع مسارا للتنمية المستدامة تتماهى مع مصالح حزبية حتى 2050 وفق خطط خمسية، معينة، لكن الحقيقة الإكبدة أن التراكم الفكرى لفلسفة إدارة تستبعد النفط تدريجيا عن الدولة تحتاج الى مشعل يوضيح التمويل لموازنة العامة وإيجاد التمويل من القطاع الخاص العقد الاجتماعي المنشود للمواطنة الصالحة والتعايش الوطني والاجنبي في مشاريع محددةً ، صناعية وزراعية، السلمي المطلوب. وفق جداول للجدوى والحاجة

الإقتراض الخارجي ٠٠ حصار آخر



لا يخفى على أحد، ما قد يشكله

ومقدّراتها التي هي ملك الشعب.

لُعلٌ من أسباتُ الأقتراض التي

تلجأ إليها بعض الدول، إقرار

قيام مشاريع استراتيجية تقتضى

توفر أموال كبيرة ليست ضمن

قدرة هذه الدولة أو تلك بحيث

تستدعى اللجوء لمثل هذا الأسلوب

من أجلُّ سدُّ الحاجـة وإكـمـال

المشاريع التي تبراها الجهة

المقترضة ضرورية في ضوء

الحدود الزمنية والمُكَانِية الْقائمة.

وعند استكمال هذه المشاريع،

شُكلاً وتنفيذًا، ووضعها في خدمة

المواطن والبلاد، تنتظر السلطة

لأدنى الحدود.

لويس إقليمس

نظام الاقتراض الضارجي على هذه المشاريع الاستراتيجية الضرورية المنجزة على إضافة مستقبل الدول والشعوب بسبب مصدر أخر من الفائدة التي تعود الآثار المدمّرة لاقتصادها الوطنى وما ترتبه هذه على مستقبل على المواطن بحيث يتم استرجاعً أقيام هذه المشاريع من مقدار مدى الأجيال التي لم تولد بعد. فبعض الفَائدة المكتسبة التي تدرُّ على الدول حينما تلجأ لهذا الأسلوب، البلاد أو المدينة أو المنطقة التي يجلس خبراء الاقتصاد فيها تُقام فيهاً. وهذا أمرُّ طبيعي جدًا. لدراسة الأسباب وتقييم الأثار من هنا لا ينبغي على الحكومات وفرز النتائج الإيجابية والسلبية أن تسترسل في مسألة الاقتراض بحيث يتم حصر الآثار السلبية الخارجي لأيَّة أُسبابٍ كانت إلَّا في ضوء الحكم على ضروراتها أمّا ترك الأصور على الخارب والمضيّ في سياسة الاقتراض وموجباتها وألأ تنجرف للدعوات التي تردُ من هنا ومن هناك من المفتوحة من دون تحسب للآثار المدمّرة نتيجة لعدم إجراء التقييم دون دراسة موجبة ووجود حاجة قصوى للاقتراض بسبب ما الموضوعي لمدى الفائدة من بشكله مثل هذا الأسلوب في حالة الاستمرار بهذه السياسة، فهذا التمادي به، من عواقب على سمعة ليس من الحكمة ولا من المسؤولية البلاد واقتصادها ومواردها التي الملقاة على عاتق أولياء الأمر من يمكن أن تتعرض للنهب والضياع المسؤولين الذين يتولون إدارة تحت هذا المسمّى أو ذاك، أو تحتّ الدولة والمتحكمين بمواردها

في العراق، بعد تعافيه من هجمة أعتى عدو للإنسانية كان لا بدّ من مراجعة موضوعية لحجم الديون المترتبة على أنظمته السابقة وعلى حاضره بعد السقوط في 2003 قبل الإقدام على حلُّول ألاقتراض الخارجي. فحجم الواردات النفطية التي دخلت البلاد بما يتجاوز الألف مليار دولار بسبب تعافى الأسعار

مسميات عديدة أخرى ولغايات

كثيرة وبعيدة عن روح الحرص

الوطني وصحة القرأرات وسلامة

في فترة ماضية كانت الأفضل في الحكيمة وخبراء البلد أن تعمل تأريخها، إضافة إلى الموارد الأخرى من ضرائب ورسوم المنافذ الحدودية وتشغيل ما تبقى من شركات منتجة، كان يمكن أن تشكل فارقًا في نوع المشاريع الاستثمارية والتشغطية والخدمات العامة والأمن إضافة لَّى سدَّ هوَّة البطالة والفقر التي انتشرت بنسب كبيرة في المجتمع والمدن ما أدى إلى هجرة غير معهودة إلى العاصمة بغداد

بصورة خاصة.

ولو توفرت للبلاد حكومة رشيدة ووطنية ونزيهة، لما اضلطرّت البلاد لأسهل الحلول بالاقتراض من الخارج ولأمكنها تسديد ما بذمتها من ديونِ على عهد النظام السابق وما تطلبته الأوضاع بعد الاحتلال من إعادة البنية التحتية بشكل صحيح وما اقتضته فترة محاربة داعش خلال ثلاث سنوات عجاف لغاية شبه القضاء عليه عسكريًا، حيث مازال فكرُّه وقواعده النائمة باقية وتستيقظ متى اقتضت الأوضاع على مرأى

من الدولة، حكومة وشعبًا. سوف لن أخوض في مسسألة الرؤية السياسية للحكومات الفَّاشِّلَة المتعاقبة منذ السقوط في 2003 بالرغم من أنّ الحرص على

الوطن وثرواته وعلى مستقبل سياسِاته هي من حقّ أي مواطن بل أي وطني يرى في المشهد السياسي الحالي حيدًا وابتعادًا عن المصلحة العلبا للوطن. فعندما

وتتحكم بمقدراته، على المواطن أن تُخشي أُنضًا تعرضه هو الأَخر لانتكاسة صحبة في أبة لحظة، بمناسبة أو غير مناسبة. فصحة المسواطن من صحصة السوطن وحكومته. وحدوسة. فإذا كان وليُّ الأمر مريضًا أو شاذًا أو لـصًا أو مـضادعًا أو منافقًا أو كذاّنًا وما إلى ذلك من

يكون الوطن في وضع المريض

المتهالك بسبب الجهة التي تحكمه

سوء الصفات القائمة عند العديد ممّن يحكمون البلاد منذ السقوط، فتلك طامة كبرى. حينئذ، لا يرتجى من وراء مثل هذه الأشكًال لا صحةً ولا استقامة ولا محبة ولا تسامحًا ولا سلمًا أهليًا ولا مدارس ولا مؤسسات علمية ومراكز اجتماعية ولاشوارع نظيفة ولاجسورًا مؤهلة ولاً زراعة محلية ولا صناعة وطنية ولا مشاركة وجدانية في المصير والبناء ولا تنمية مستدامة ولا تطورًا ولا تغييرًا في العقلية المذهبية والدينية المؤدّلجة بسبب الروحية المحنطة لدى البعض ولا تقُويمًا في الرؤية الإنسانية المتقوقعة بسبب تقاطع المصالح وغياب الضمير وانتشار العنف

وأنواع المخدّرات. إن هيبة الدولة في الأساس هي جزء لا يتجزَّأ من سياسته الاقتصادية ومن مواردها المالية وطريقة أداء فريقها الحكومي وكيفية تنفيذ برامج هذا الأخير (هـندا إنْ وُجدت) وقدراتها العسكرية وما إلى ذلك ممّا يعزّز من كيانها السياسي ووضعها في مصافى الدول والأمم.

وإذا كأنت عصابات الإرهاب قد دُّحرت، فإنّ الواقع يشير إلى نوع آخر من الإرهاب المتمثل بالفساد الذي لا بقل عنفًا وتدميرًا وسطوة عن داعش الإرهابي. وهذا الكلام بحسب مصادر من داخل الأروقة الحكومية والنيابية وليس من

فالأمراض الداخلية، وما أكثرها، ما تزال تنخر جسد البلاد المتهالك وتستنحد أصحاب الضمائر الوطنية الحية من أجل فكّ أغلال

البلاد من مثل هذه العصابات السفاسدة الستى من ضمن ممارساتها المغلوطة تكسل العراق بالتِّز امات ماليةً ثقيلة تجاه دول ومنظمات مالية دولية وإقليمية ومحلية كي يبقى فريسة سائغة للطامعين ولا يقوى للنهوض من كبوته الاقتصادية والمالية التي في جزء منها يعود بسبب السياسات العنجهنة للنظام السبانق الذي قاد البلاد والعباد إلى تهلكة الحروب ومحرقة الموت

لسنين طوال. أ مًا ما شهدته البلاد بعد الاحتلال في 2003 فقد كان بالتأكيد جزءًا من النتائج المدمرة لذلك النظام المتهور، وهو نتيجة طبيعية حاصلة بسبب الاختلال في الموازين الوطنية وغياب الحرص الشخصى والمجتمعي وسبات

الضمير الوطني والإنساني. من هذا، فإن سياسة الاقتراض المتبعة في الحكومات المتعاقبة منذ سنوات هي تمامًا من بين مواقع الخُلل الأخرى في سياسة البلاد، وما أكثرها.

وليس من بدّ أن يستفيق البرلمان

وممثلو الشعب من سباتهم العميق كي يتخذوا الخطوات الضرورية لإيقاف مواصلة الحكومة لسياسة الاقتراض القائمة. وهذا يتطلب جرأة وافية ووقفة وطنية جادة من أجل وضع حدود قاطعة لمثل هذا السلوك الاقتصادى المهلك لاقتصاد البلاد والمدمر لمستقبل البلاد ومصير الأجيال التي لم تولد بعد. فهو سيكون بمثابة حصار أخر على البلد والشعب لحين سداد جميع الديون المستحقة.

بل ستبقى الأجيال القادمة مرهونة للأجنبي ومطلوبة الذمة للدول والمنظمات لعشرات السنين تستب السياسات الفاشلة وغير التي استخفّت بقدر العراق وأحكمت سطوتها على موارده وسرقت ما استطاعت بمدّ بدها الطولى على قوت الشعب عبر مشاريع وعقود وهمية وكوميسيونات مجزية ونهب

الطرفين، ممّا سيعزّز من دورة للثروات النفطية عبر أساليب الانتاج والصناعة المحلية كي التهريب الجارية التي لا حصر تأخذ دورها الريادي في دعم لها وبأساليب وأشكال شيطانية. الاقتصآد الوطنى وتوفير وما على الجهات المعنية في السيولة المطلوبة بدل ضياعها في الحكومة والدولة وبالأساس صفقات استيراد لا حصر لها البرلمان، إلا أن تتصدى لأية تساهم في تسقيط الإنتاج المحلي مشاربع قادمة للاقتراض بحجة ووأد تَأثيره وتحجيم تطوره تنشيط الاستثمار وتأسيس مقابل الأجنبي منه. مشياريع جديدة.

إنّ ما يترتب على القروض القائمة حاليًا الداخلية منها والخارجية والتي تبلغ بحسب تصريحات مقربة من مصادر في الدولة العراقية بما يصل إلى مائة وعشرين مليار دولار، هذا إذا استثنينا سداد القبود المالية الموقوفة على النظام السابق، من فوائد ونفقات إضافية فيه الشيء الكثير ممّا يثير القلق والحيرة معًا. وعلى مجلس النواب أن يضع نصب عينيه التقديرات الانجابية للمنظمات المالية والاقتصادية الدولية من أمثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيال النمو المتوقع في الاقتتصاد الوطني العراقي

الاعمال العراقيين تقوم على:

القداس

فهناك عوامل عديدة تشير إلى مثل هذا النمو المرتقب بالرغم من تباطؤه الحالى. هذا إضافة إلى

🗆 صحفي وباحث سياسي تعافى أسعار النفطوالزبادة الملحوظة في الأنتاج الوطني منه وسد حاجة السوق من مشتقاته، وكدا في زيادة السقدرات التصديريّة لكلّ من النفط والغاز على السواء. فهي كلها مؤشرات لتعافى اقتصاد آلبلاد والانطلاق منها أوضع سياسات صحيحة لمسار الاقتصاد الوطنى جنبًا إلى جنب مع مسار العملية السياسية المتعثرة التي تحتاج وقفة ثورية انقلابية ومراجعة وطنية شاملة بقودها الشعب نفسنه وليس الأحراب المنتفعة من السلطة، حتى تحقيق الغرض المنشود في وطن خال من أشكال الفساد قد الإمكان، وطن يتمتع بسمعة عالمية جيدة في تمدّنه وأسلوب حكمه واستقلاليته ونشره المساواة والعدل وتوفير الفرص للعاطلين

ولقمة العيش للجائعين

و الخدمات الأمنية والبلدية التي

تليق بالأدميين. فالعراقيون

الأصلاء ولييس السدخلاء

والمسفسدون في الأرض من

لصوص اليوم، ليسوا ولم يكونوا

أبدأ خارج هذه المقاييس وبمبعدة

عن مثل هذه الحقوق العامة

والمشروعة التي تليق بهم

وبتاريخهم وبحضارتهم.

إن هيبة الدولة في الأساس هي جزء لا يتجزّاً من سياستها الاقتصادية ومن مواردها المالية وطريقة أداء فريقها الحكومي وكيفية تنفيذ برامج هذا الأخير (هذا إنْ وُجدت) وقدراتها العسكرية وما إلى ذلك ممّا يعزّز من كيانها السياسيّ ووضعها في مصافي الدول والأمم